هل سيفتك فيروس كورونا بالاقتصاد العالمي؟

على ضوء الانتشار المتزايد لفيروس كورونا (COVID −19) في شتى أنحاء العالم، والحاقة الضرر بأكبر الاقتصادات في العالم، قام مركز أبحاث السياسة الاقتصادية (CERP) بإصدار كتاب بعنوان الاقتصاد في زمن كوفيد−19، وهذا الكتاب عبارة عن نتاج خلاصة أوراق بحثية وتقديرات كبار الاقتصاديين في العالم، والذين سعوا إلى وضع تصور لماهية مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل انتشار فيروس كورونا، وقد سعوا ايضا الى وضع اجابة للأسئلة التالية: إلى أي مدى سوف يصل انتشار الفيروس، وما هي سرعة انتشاره؟ وكيف سيتضرر الاقتصاد العالمي جراء هذا الانتشار؟ وكم سيستمر أثر هذا الضرر؟ وما هي آليات العدوى الاقتصادية (economic contagion)؟ وأخيراً، ما هي الاجراءات التي ستتبعها الحكومات من أجل التخفيف من أثر الاضرار الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس.[1] سنقوم في هذا الصندوق بتلخيص أبرز ما جاء في هذا الكتاب.

فيروس كورونا معدٍ على المستويين الطبي والاقتصادي، فكما وصف في الكتاب "مثلما ينشر فيروس كورونا المعاناة البشرية في شتى انحاء المعمورة، فإنه ينشر كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروسا معديا على المستوى الطبي فقط، ولكنه أيضا معد على المستوى الاقتصادي". أي أن الاضرار الاقتصادية التي لحقت ببلد ما سوف تنتقل آثارها الى البلدان التي تربطها بها علاقة اقتصادية، وهنا تكمن خطورة هذه الجائحة (حسب تصنيف وزارة الصحة العالمية)، وذلك كونها ضربت بشدة الاقتصاديات الكبرى في العالم، وبالتالي فإنّ الاضرار المترتبة على الاقتصاد العالمي سوف تكون اشد وقعا وفتكا من آثار الاوبئة السابقة.

يعرض الجدول 1 الدول الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وهي الدول الاقتصادية الكبرى، والمتمثلة في مجموعة السبعة (G7)، بالإضافة إلى الصين.[2] تشكل اقتصاديات هذه الدول نحو 60% من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي العالمي)، كما تشكل نحو 65% من الصناعة العالمية (التصنيع العالمي)، وتشكل أيضا نحو 41% من الصادرات الصناعية العالمية.

جدول 1: نسب مساهمة الدول الصناعية الكبرى في بضع المؤشرات الاقتصادية المختارة

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	الصناعة	الصادرات	الصادرات الصناعية
الولايات المتحدة	24	16	8	8
الصين	16	29	13	18
اليابان	6	8	4	5
المانيا	5	6	8	10
المملكة المتحدة	3	2	2	3
فرنسا	3	2	3	4
إيطاليا	2	2	3	3
كندا	2	0	2	2

Sources: World Bank World Data Bank, FT COVID dashboard: (https://www.ft.com/content/a26fbf7e-48f8-11ea-aeb3-955839e06441)

[1] Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID−19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.

[2] كندا هي اقل الدول تضررا ضمن هذه المجموعة وقت صدور الكتاب

وبناء على ما سبق، لا شك ان القطاع الصناعي العالمي سيتلقى ضربات موجعة نتيجة هذه الجائحة: اولاً، انتشار الفيروس متركز في أبرز الدول الصناعية (دول شرق آسيا، وأمريكا وألمانيا)، وتباطؤ وتيرة الانتاج أو توقفه في هذه الدول، والذي سيتأثر بشدة بانخفاض عدد العاملين بسبب اغلاق المصانع والإجراءات الاحتوائية الاخرى، سوف يحدث اضطرابات مباشرة في جانب العرض العالمي.

ثانياً: سوف تفاقم سلسلة الإمداد العالمية (Global Supply Chain) من الاضطرابات في جانب العرض، بالتالي ستنتقل أزمة العرض في الدول الصناعية إلى الدول الاخرى، والتي تعتمد بشكل رئيس في صناعاتها على الواردات الصناعية من الدول التي تأثرت بالجائحة، وخصوصا الصادرات الصناعية لدول الصين والولايات المتحدة وألمانيا.

فعلى سبيل المثال وكما يعرض الشكل 1 والذي يوضح سلسلة الامداد/التوريد العالمية في قطاع صناعة المنسوجات، يبين الشكل الدول التي ترتكز عليها هذه الصناعة، إذ تقوم هذه الدول بتزويد الدول الاخرى بالمدخلات الوسيطة المستخدمة في صناعة المنسوجات حول العام، ويعبر عن هذه الدول في الشكل بالدوائر الكبيرة (كلما زاد حجم الدائرة كان وزن/ثقل الدولة أكبر في حجم التجارة)، بينما يشير سمك الخط بين كل دائرتين إلى سعة التدفق للسلع بين البلد المصدر والمستورد (كلما كان الخط أكثر سمكا كانت العلاقة التجارية أقوى). يستفاد من الشكل أن دولة الصين هي المزود الرئيس لهذه الصناعة حول العالم، ويمكن اعتبارها المركز العالمي للإنتاج والتجارة في هذا القطاع، ويوضح الشكل أيضا أن دولة ايطاليا هي مركز التزويد لصناعة المنسوجات في أوروبا، والولايات المتحدة هي المزود الرئيس لصناعة المنسوجات في أمريكا الشمالية.

الشكل 1: سلسلة الإمداد العالمية للمنسوجات

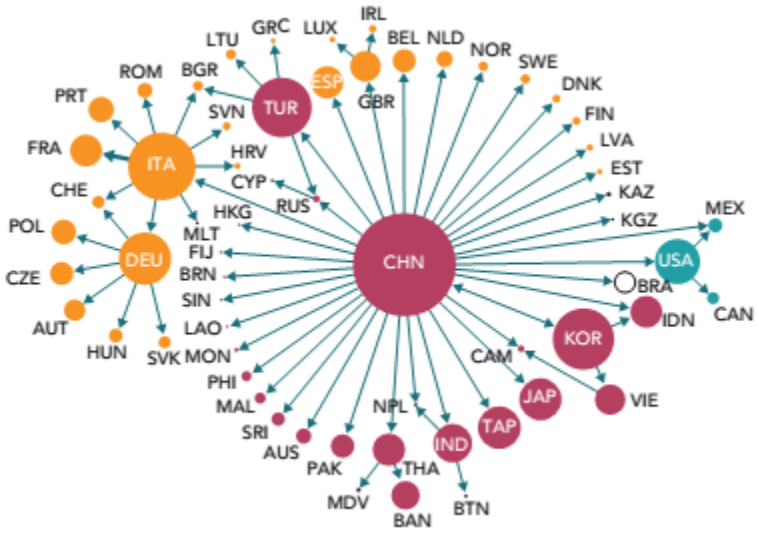

المصدر: Global Value Chain Development Report, 2019, www.WTO.org

ثالثاً: سوف يتأثر القطاع الصناعي كذلك بالاضطراب الحاصل على جانب الطلب ويتم ذلك عبر قناتين أساسيتين: 1) انخفاض الطلب العالمي (ركود اقتصادي)، 2) كما سوف يتأثر بقرار عديد من الأفراد بتأخير أو تأجيل الاستهلاك الى فترة ما بعد انقضاء هذه الازمة أو الى أن تخف حدتها، كذلك ستتقوم العديد من الشركات بتوقيف استثماراتها وتأجيلها إلى حين انجلاء هذه الجائحة/الازمة.

قنوات العدوى الاقتصادية (economic contagion) لفيروس كورونا

في الاقتصاد العالمي تحصل التدفقات الاقتصادية بين الدول من خلال عدة قنوات، وفي أوقات الازمات ستلعب هذه القنوات دورا اساسيا في نقل الازمات الاقتصادية من بلد إلى آخر. وبحسب الاقتصاديين والخبراء فإن فيروس كورونا سيحدث أزمة اقتصادية من خلال القنوات التالية:

البنوك ومؤسسات الاقراض: حسب ادعاء بعض الخبراء فإن القطاع المصرفي لن يلعب دورا كبيرا في مفاقمة الازمة الاقتصادية، وذلك كونه قد أخذ درسا من الأزمة المالية 2008، فقد أصبح النظام المصرفي أكثر أمانا وتحوطاً. ولكن يبقى هناك تخوف من أن حالة الركود الاقتصادي المتوقعة قد تدفع بعض الشركات إلى الإفلاس والتخلف عن سداد القروض والأقساط للبنوك.

القطاع المالي غير المصرفي: يتنبأ الخبراء بمشاكل مالية ضخمة للشركات العاملة في هذا القطاع، وذلك نتيجة لاحتمال تراجع مستويات الثقة والسيولة، إذ يتعين على هذه الشركات دفع الديون والأجور، ويتعين على الأفراد دفع أقساط الرهن العقاري أو دفع الإيجارات. وفي حالة ترك هذه الشركات دون مساعدة، فالعديد منها سوف تفلس.

التجارة (تدفق البضائع والخدمات): التجارة الدولية هي أحد أبرز القنوات التي ستنتقل بها الأزمة من بلد لآخر، فالتجارة قائمة على تدفق السلع والخدمات من البلد المصنع/المصدر الى البلد المستورد، وفي واقع الأزمة الحالية فإن إغلاق المصانع وتوقف بعض الصناعات في الدول المنكوبة، سينعكس في تقليص صادرات تلك الدول بشكل كبير، وهذا بدوره سيعمل على إحداث أزمة في جانب العرض، أما من ناحية جانب الطلب سينجم انخفاض في الواردات، خصوصا في الدول الشريكة تجاريا مع الدول المنكوبة. وعند الأخذ بعين الاعتبار حصة الدول المنكوبة من العرض والطلب العالميين، فإن حجم الصدمات في جانب العرض والطلب سيكون أكبر، وهذا سينعكس بشكل مباشر في انخفاض التدفقات التجارية (حركة السلع والخدمات) على المستوى العالمي.[3]

أسعار النفط: انخفاض أسعار النفط نتيجة هذه الجائحة سيلحق ضررا كبيرا بالدول النفطية، وخصوصا دول المينا، فمع بداية انتشار الفيروس في الصين مطلع العام الجاري، انخفضت اسعار النفط بشكل حاد، فلقد انخفض سعر البرميل خام برنت من 68.90 دولار للبرميل بداية العام 2020 الى نحو 50.05 دولار للبرميل في نهاية شباط من العام الجاري. وهذا يعود لانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لإغلاق المصانع، وتوقف أو تأجيل الرحلات التجارية والسياحية، بالإضافة الى الانخفاض الكبير في حركة النقل المحلي. وقد لعبت الازمة في الصين دورا كبيرا في هذا الانخفاض، كون الصين لوحدها تشكل نحو 14% من الطلب العالمي على النفط، إذ بسبب انتشار الفيروس قامت الحكومة الصينية بإجراءات عديدة من أجل احتواء الفيروس والحد من انتشاره في المناطق المنكوبة، هذه الاجراءات تمثلت بالحجر الصحي، وإغلاق المصانع، مما نجم عن ذلك انخفاض كبير على الانتاج. ونظرا لحجم الصين في الاقتصاد العالمي، فإن الاضطراب الحاصل بها سوف يلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي أجمع. وكما انخفضت أسعار النفط نتيجة تدهور العديد من الاستثمارات في الصين ودول أخرى، وذلك بسبب تزايد حالة التخوف وعدم اليقين المرافقة لانتشار الفيروس. وبحسب الخبراء فإن معاودة أسعار النفط لمستوياتها ما قبل الأزمة سيعتمد بشكل كبير على قدرة الصين والدول الاخرى في احتواء الفيروس، والحد من انتشاره.

حجم الصدمات الاقتصادية

قام الخبراء بوضع عدة سيناريوهات لقياس أثر هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي، فقد قام الخبراء العاملين في مجموعة (OECD) بوضع سيناريو أساس وهو أنه في حال احتواء الجائحة في المدى القريب، فسيتباطأ نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5% فقط خلال عام 2020،

[3] لمزيد من التفصيل عن نماذج الجاذبية في التجارة الدولية راجع صندوق تعاريف ومفاهيم اقتصادية في العدد 46 من المراقب الاقتصادي.

أما في حالة السيناريو الأسوأ، وهو انتشار الوباء على نطاق أوسع في النصف الشمالي من الكرة الارضية، فسيتباطأ نمو الاقتصاد العالمي بنحو 1.5%. ووفقا لهذا السيناريو فإنّ اليابان ستكون هي أكثر دول العالم تضرراً، إذ ستخسر ما يقارب 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، تليها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بخسائر تبلغ حوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي في كل منهما.

السياسات المطلوبة

يعتمد مدى الدمار الذي ستلحقه الجائحة بالاقتصاد بشكل كبير على مدى قدرة الحكومات على الحد من انتشار الفيروس، وفي مدى نجاح الاجراءات والقرارات التي ستنتهجها من أجل ذلك، وحسب الخبراء فإن الحكومات تستطيع التخفيف من حدة الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد من خلال إتباع الآتي:

1. استخدام كل من السياسة النقدية التوسعية، والسياسة المالية التوسعية في نفس الوقت، وذلك من أجل تحفيز الاقتصاد والنهوض به من حالة الكساد المتوقعة.[4] وكما يوصي الخبراء الى ضرورة التنسيق الدولي بهذا الخصوص.
2. ضرورة دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة كونها معرضة بشدة لمشاكل نقص السيولة جراء الصدمة، لذا لا بد من منحها قروض وتسهيلات ائتمانية للحفاظ على ديمومتها بما يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها من جهة، ومع المتعاملين معها من جهة أخرى.
3. ضرورة مساعدة المتضررين من إجراءات الحجر الصحي، والذين أوقفوا عن العمل واصبحوا يعانون من نقص في الدخل (هناك من فقدوا وظائفهم بشكل نهائي)، بالتالي لا بد من أن تقوم الحكومات بدعم هذه الشريحة مادياً.

[4] لمزيد من التفصيل عن السياسة المالية، والسياسة النقدية راجع صندوق مفاهيم وتعاريف اقتصادية " السياسة النقدية مقابل السياسة المالية" في العدد 46 من المراقب.